IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/838
١ حزيران/يونيه ٢٠١٢

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الوكالة

تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الوكالة تطلب فيها تعميم النصين المرفقين التاليين على الدول الأعضاء في الوكالة:

- بيان سول المعتمد في مؤتمر قمة سول للأمن النووي لعام ٢٠١٢ (٢٦-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢)،
- الحقائق الأساسية عن مؤتمر القمة.

وتعمَّم طيه لعلم الدول الأعضاء المذكرة الشفوية وكذلك، بناء على طلب البعثة الدائمة، النصان المرفقان بها.

البعثة الدائمة لجمهورية كوريا
فيينا

KPM-2012-088

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، ويشرفها أن تطلب من هذه الأخيرة أن تعمم على الدول الأعضاء في الوكالة النصين التاليين المرفقين – بيان سول المعتمد في مؤتمر قمة سول للأمن النووي لعام ٢٠١٢، الذي عقد في سول في ٢٦-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، وحقائق أساسية عن مؤتمر القمة.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة كي تعرب مجدّداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

فيينا، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢

[توقيع] [ختم]

المرفقات: كما هو مذكور.

مؤتمر قمَّة الأمن النووي
سول، ٢٠١٢

بيان سول
مؤتمر قمة سول للأمن النووي لعام ٢٠١٢

نحن، القادة، وقد اجتمعنا في سول في ٢٦-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، نجدد الالتزامات السياسية الناتجة من مؤتمر قمة واشنطن للأمن النووي لعام ٢٠١٠ بالعمل من أجل تعزيز الأمن النووي، والحد من خطر الإرهاب النووي، ومنع الإرهابيين والمجرمين وغيرهم من الأطراف الفاعلة غير المأذون لها، من الحصول على المواد النووية. ولا يزال الإرهاب النووي من أكثر التهديدات تحديا التي تواجه الأمن الدولي. وتتطلب هزيمة هذا التهديد تدابير وطنية قوية وتعاونا دوليا قويا، بالنظر إلى عواقبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية العالمية المحتملة.

ونؤكد من جديد أهدافنا المشتركة المتمثلة في نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

والتزاما منا بالسعي إلى جعل العالم أكثر أمانا للجميع، نتشارك كلنا أيضا في هدف الأمن النووي. وندرك أن مؤتمر قمة الأمن النووي هو عملية قيِّمة على أعلى مستوى سياسي، تدعم دعوتنا المشتركة إلى تأمين كل المواد النووية المعرضة للخطر في غضون أربع سنوات. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الكبير الذي يجري إحرازه بشأن الالتزامات السياسية للدول المشاركة منذ مؤتمر قمة واشنطن.

ونشدد على المسؤولية الأساسية للدول، وفقاً للالتزامات الوطنية والدولية لكل منها، عن المحافظة على فعَّالية أمن جميع المواد النووية، بما يشمل المواد النووية المستخدمة في الأسلحة النووية، والمرافق النووية الواقعة تحت سيطرتها، ومنع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على هذه المواد ومن الحصول على المعلومات أو التكنولوجيا اللازمتين لاستخدام هذه المواد لأغراض شرِّيرة. ونسلم كذلك بالمسؤولية الأساسية للدول عن الحفاظ على الأمن الفعال للمواد المشعة الأخرى.

ونؤكد مجددا أن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن النووي لن تعرقل حقوق الدول في تطوير الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية.

وإذ نشير إلى الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في تيسير التعاون الدولي ودعم الجهود التي تبذلها الدول للوفاء بمسؤولياتها في مجال الأمن النووي، نشدد كذلك على أهمية التعاون الإقليمي والدولي، ونشجع الدول على تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين وتمديد الأنشطة إليهم.

وإذ نشير إلى حادث فوكوشيما الذي وقع في آذار/مارس ٢٠١١ وإلى الصلة بين الأمن النووي والأمان النووي، نعتبر أنه يلزم بذل جهود متواصلة لمعالجة قضايا الأمان النووي والأمن النووي بطريقة متماسكة تساعد على ضمان استخدام الطاقة النووية المأمون والآمن في الأغراض السلمية.

وسنواصل استخدام بيان وخطة عمل واشنطن كأساس لعملنا في المستقبل على بلوغ أهدافنا في مجال الأمن النووي. ونتفق، في مؤتمر قمة سول هذا، على أننا سنبذل كل جهد ممكن لتحقيق مزيد من التقدم في المجالات الهامة التالية.

البنية العالمية للأمن النووي

١- نسلِّم بأهمية الصكوك المتعددة الأطراف التي تعالج الأمن النووي، مثل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (اتفاقية الحماية المادية)، بصيغتها المعدلة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (الاتفاقية المتعلقة بالإرهاب النووي). ولذلك نشجع الانضمام العالمي إلى هذه الاتفاقيات. ونحث الدول القادرة على تعجيل موافقتها الوطنية على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية على أن تفعل ذلك، سعيا إلى إدخال التعديل حيز التنفيذ في موعد غايته عام ٢٠١٤. وندرك دور الأمم المتحدة الهام في تعزيز الأمن النووي، وندعم قراراي مجلس الأمن ١٥٤٠ و١٩٧٧ في تعزيز الأمن النووي العالمي، ونرحب بتوسيع نطاق ولايته. وسنسعى جاهدين إلى استخدام وثيقة 'الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية' (INFCIRC/225/Rev.5) الصادرة عن الوكالة وما يتصل بها من وثائق سلسلة الأمن النووي، وتطبيقها في الممارسة الوطنية.

٢- ونقدِّر المساهمات التي قدمتها منذ انعقاد مؤتمر قمة عام ٢٠١٠ مبادرات وعمليات دولية مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، ضمن إطار ولاية وعضوية كل منها. ونرحب بتوسيع نطاق المشاركة في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والشراكة العالمية، ونثمِّن تمديدها الى ما بعد عام ٢٠١٢. وإذ نشير إلى أهمية تعزيز التنسيق والتكامل بين أنشطة الأمن النووي، نرحب باقتراح الوكالة الرامي إلى تنظيم مؤتمر دولي في عام ٢٠١٣. ونرحب بالمساهمات المقدمة من الصناعة والأوساط الأكاديمية والمعاهد والمجتمع المدني، التي تعزز الأمن النووي.

دور الوكالة

٣- نؤكد مجددا المسؤولية الأساسية والدور الرئيسي للوكالة في تعزيز الإطار الدولي للأمن النووي، ونسلِّم بقيمة خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وسنعمل على ضمان أن يظل لدى الوكالة الهيكل والموارد والخبرات المناسبة اللازمة لدعم تنفيذ أهداف الأمن النووي. ولبلوغ هذه الغاية، نشجع الدول القادرة على زيادة التبرعات لصندوق الوكالة للأمن النووي، فضلا عن المساهمات العينية، والصناعة النووية، على القيام بذلك. ونشجع أيضا استمرار أنشطة الوكالة الرامية إلى تقديم المساعدة، بناء على الطلب، للجهود الوطنية في مجال إنشاء وتعزيز بنية أساسية للأمن النووي من خلال برامج الدعم المختلفة التابعة للوكالة، ونشجع الدول على الاستفادة من موارد الوكالة هذه.

المواد النووية

٤- ندرك أن اليورانيوم الشديد الإثراء والبلوتونيوم المفصول يتطلَّبان إجراءات احترازية خاصة، ونشدد مجددا على أهمية تأمين هذه المواد وحصرها وتجميعها بطريقة مناسبة. كما نشجع الدول على النظر في إزالة المواد النووية والتخلص منها بطريقة مأمونة وآمنة وفي الوقت المناسب من المرافق لم تعد تستخدمها، وذلك بحسب الاقتضاء، وبما يتفق مع اعتبارات الأمن القومي وأهداف التنمية.

٥- ونسلِّم بأن وضع، خيارات، في إطار الوكالة، للسياسات الوطنية بشأن التصرف في اليورانيوم الشديد الإثراء سيساعد على تحقيق أهداف الأمن النووي. ونشجع الدول على اتخاذ تدابير للتقليل إلى الحد الأدنى من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، بما في ذلك من خلال تحويل المفاعلات من استخدام وقود اليورانيوم الشديد الإثراء إلى استخدام وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء، حيثما يكون ذلك مجديا من الناحيتين التقنية والاقتصادية، مع إيلاء الاعتبار للحاجة إلى إمدادات مضمونة من النظائر الطبية، ونشجع الدول التي تستطيع الإعلان عن إجراءات محددة طوعية تهدف إلى التقليل من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء على القيام بذلك في موعد غايته نهاية عام ٢٠١٣. ونشجع الدول أيضا على ترويج استخدام وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء والأهداف المصنوعة منه في تطبيقات تجارية مثل إنتاج النظائر، وفي هذا الصدد نرحب بالتعاون الدولي ذي الصلة بشأن استخدام وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء العالي الكثافة لدعم تحويل مفاعلات البحوث ومفاعلات التجارب.

المصادر المشعة

٦- وإذ نضع في الاعتبار أن المصادر المشعة تستخدم على نطاق واسع ويمكن أن تكون عرضة للأعمال الشريرة، نحث الدول على تأمين هذه المواد، مع إيلاء الاعتبار لاستخداماتها في التطبيقات الصناعية والطبية والزراعية والبحثية. ولبلوغ هذه الغاية، نشجع الدول التي تستطيع مواصلة العمل بشأن عملية التصديق على الاتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي أو الانضمام إليها؛ وتضمين الممارسات الوطنية ما يتصل بهذا الأمر من وثائق سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة ومدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها الصادرة عن الوكالة ووثيقتها التكميلية عن الإرشادات بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها الصادرة عن الوكالة؛ وإنشاء سجلات وطنية للمصادر المشعة العالية النشاط، عند الاقتضاء؛ على القيام بذلك. ونلتزم أيضا بالعمل الوثيق مع الوكالة على تشجيع التعاون في مجال التكنولوجيات والنظم المتقدمة، وتبادل أفضل الممارسات في مجال التصرف في المصادر المشعة، وتقديم المساعدة التقنية للدول بناء على طلبها. وإضافة إلى ذلك، نشجع استمرار الجهود الوطنية والتعاون الدولي لاسترداد المصادر المفقودة أو الضائعة أو المسروقة والحفاظ على السيطرة على المصادر المهملة.

الأمان والأمن النوويان

٧- إذ نسلِّم بأن تدابير الأمان وتدابير الأمن تشترك في هدف حماية حياة الإنسان وصحته وحماية البيئة، نؤكد أن تدابير الأمن النووي والأمان النووي ينبغي أن تصمم وتنفذ وتدار في المنشآت النووية بطريقة متماسكة وتآزرية. ونؤكد أيضا ضرورة الاحتفاظ بقدرات فعالة للتأهب للطوارئ والتصدي لها والتخفيف من آثارها بطريقة تعالج كلا من الأمن النووي والأمان النووي. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة لتنظيم لقاءات لتقديم توصيات تتعلق بالصلة بين الأمن النووي والأمان النووي لكي لا يحدث ما يهدد الأمن ولا الأمان. ونرحب أيضا بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين، بمبادرة من الامين العام للأمم المتحدة، في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وإذ نشير إلى أن أمن المواد النووية وغيرها من المواد المشعة يشمل أيضا الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة، نشجع الدول على النظر في وضع خطط مناسبة للتصرف في هذه المواد.

أمن النقل

٨- سنواصل جهودنا لتعزيز أمن المواد النووية وغيرها من المواد المشعة أثناء النقل الداخلي والدولي، ونشجع الدول على تبادل أفضل الممارسات والتعاون في مجال الحصول على التكنولوجيات اللازمة لبلوغ هذه الغاية. وإدراكا لأهمية الدفاع الوطني المتعدد الطبقات لمكافحة فقدان المواد النووية والمواد المشعة الأخرى أو سرقتها، نشجع على إنشاء آليات وطنية فعالة لإدارة مخزون المواد النووية ولتتبعها على الصعيد الوطني، عند الاقتضاء، تمكِّن الدول من اتخاذ التدابير المناسبة لاستعادة المواد المفقودة والمسروقة.

مكافحة الاتجار غير المشروع

٩- نشدد على ضرورة تطوير القدرات الوطنية على منع الاتجار النووي غير المشروع وكشفه والتصدي له وملاحقة مرتكبيه. وفي هذا الصدد، نشجع التنسيق العملي المنحى بين القدرات الوطنية الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع، بما يتفق مع القوانين واللوائح الوطنية. وسنعمل على تعزيز القدرات التقنية في مجال التفتيش الوطني على المواد النووية وغيرها من المواد المشعة والكشف عنها على الحدود. وإذ نشير إلى أن العديد من البلدان سنت قوانين للرقابة على الصادرات لتنظيم عمليات نقل المواد النووية، نشجع على زيادة استخدام الوسائل القانونية والاستخبارية والمالية للملاحقة القضائية الفعالة لمرتكبي الجرائم، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع القوانين الوطنية. وفضلا عن ذلك، نشجع الدول على المشاركة في برنامج قاعدة بيانات الوكالة الخاصة بالاتجار غير المشروع وعلى توفير المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة الخارجة عن التحكم الرقابي. وسنعمل على تعزيز التعاون بين الدول وتشجيعها على تبادل المعلومات، بما يتفق مع اللوائح الوطنية، بشأن الأفراد المتورطين في جرائم الاتجار بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة، بما في ذلك من خلال وحدة الوقاية من الإرهاب النووي والإشعاعي التابعة للإنتربول ومن خلال منظمة الجمارك العالمية.

الكيمياء الشرعية النووية

١٠- ندرك أن الكيمياء الشرعية النووية يمكن أن تكون أداة فعالة في تحديد منشأ المواد النووية والمواد المشعة الأخرى المكشوف عنها وفي توفير الأدلة لملاحقة مرتكبي أعمال الاتجار غير المشروع بتلك المواد واستخدامها في أغراض شريرة. وفي هذا الصدد، نشجع الدول على العمل مع بعضها البعض، وكذلك مع الوكالة، لتطوير وتعزيز قدرات الكيمياء الشرعية النووية. وفي هذا الصدد، يمكن للدول أن تجمع بين مهارات الكيمياء الشرعية التقليدية والكيمياء الشرعية النووية من خلال وضع مجموعة مشتركة من التعاريف والمعايير، وإجراء البحوث، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، بحسب الاقتضاء. ونشدد أيضا على أهمية التعاون الدولي في مجالي تطوير التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية من أجل تعزيز الكيمياء الشرعية النووية.

ثقافة الأمن النووي

١١- تسليماً بأن الاستثمار في بناء القدرات البشرية أمر أساسي لتعزيز ثقافة أمن نووي قوية واستدامتها، نشجع الدول على تبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات الوطنية، بما في ذلك من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وعلى الصعيد الوطني، نشجع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة

والهيئات الرقابية والصناعة والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، على الالتزام الكامل بتعزيز الثقافة الأمنية والاحتفاظ باتصالات قوية وتنسيق الأنشطة. كما نشجع الدول على تعزيز تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب. وفي هذا الصدد، نرحب بما أنشئ منذ مؤتمر قمة واشنطن من مراكز الامتياز وغيرها من مراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي ، ونشجع على إنشاء مراكز جديدة. وفضلا عن ذلك، نرحب الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز الربط الشبكي بين هذه المراكز من أجل تبادل الخبرات والدروس المستفادة والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة. ونلاحظ أيضا عقد مؤتمر قمة الصناعة النووية وندوة الأمن النووي عشية انعقاد مؤتمر قمة سول للأمن النووي.

أمن المعلومات

١٢- نسلم بأهمية منع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على المعلومات أو التكنولوجيا أو الخبرات اللازمة لاحتياز المواد النووية أو استخدامها لأغراض شريرة، أو لتعطيل نظم التحكم القائمة على تكنولوجيا المعلومات في المرافق النووية. ولذلك نشجع الدول على أن تقوم بما يلي: مواصلة صوغ وتعزيز تدابير وطنية وعلى مستوى المرافق للإدارة الفعالة لهذه المعلومات، بما فيها المعلومات عن الإجراءات والبروتوكولات الخاصة بحماية المواد والمرافق النووية؛ ودعم مشاريع بناء القدرات ذات الصلة؛ وتعزيز تدابير الأمن الحاسوبي الخاصة بالمنشآت النووية، بما يتفق مع قرار المؤتمر العام للوكالة بشأن الأمن النووي (GC(55)/RES/10)، ومع إيلاء الاعتبار لقرار الاتحاد الدولي للاتصالات ١٧٤. ونشجع الدول أيضا على القيام بما يلي: ترويج الثقافة الأمنية التي تؤكد على ضرورة حماية المعلومات المتصلة بالأمن النووي؛ والانخراط مع الأوساط العلمية والصناعية والأكاديمية في البحث عن حلول مشتركة؛ ودعم الوكالة في إنتاج ونشر إرشادات محسَّنة بشأن حماية المعلومات.

التعاون الدولي

١٣- نشجع جميع الدول على تعزيز حمايتها المادية للمواد النووية ونظامها الخاص بحصر المواد النووية، وقدراتها في مجال التأهب للطوارئ والتصدي لها، وإطارها القانوني والرقابي المتصل بذلك. وفي هذا السياق، نشجع المجتمع الدولي على زيادة التعاون الدولي وتقديم المساعدة، عند الطلب، إلى البلدان المحتاجة، على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، بحسب الاقتضاء. وعلى وجه الخصوص، نرحب باعتزام الوكالة الاستمرار في قيادة الجهود لمساعدة الدول، بناء على طلبها. كما نؤكد مجددا الحاجة لبذل جهود مختلفة في مجال الدبلوماسية الشعبية والتوعية من أجل تعزيز وعي الجمهور بالإجراءات التي اتخذت والقدرات التي بنيت للتصدي للتهديدات التي تواجه الأمن النووي، بما في ذلك تهديد الإرهاب النووي.

وسنواصل بذل الجهود الطوعية والفنية في سبيل تعزيز الأمن النووي وتنفيذ الالتزامات السياسية المتعهد بها في هذا الصدد. ونرحب بما قدمه المشاركون في مؤتمر قمة سول هذا من معلومات عن التقدم المحرز في مجال الأمن النووي منذ مؤتمر قمة واشنطن. وسيعقد مؤتمر قمة الأمن النووي المقبل في هولندا في عام ٢٠١٤ .

مؤتمر قمّة الأمن النووي
سول، ٢٠١٢

مؤتمر قمة سول للأمن النووي لعام ٢٠١٢ حقائق أساسية

المشاركون

حضر ٥٣[١] رئيس دولة وحكومة، فضلا عن ممثلين للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) والاتحاد الأوروبي والإنتربول مؤتمر قمة سول للأمن النووي لعام ٢٠١٢. ومقارنة بمؤتمر قمة واشنطن لعام ٢٠١٠، كان هناك سبعة مشاركين جدد: أذربيجان والدانمرك وغابون ورومانيا وليتوانيا وهنغاريا والإنتربول. ومُثل الاتحاد الأوروبي بكل من رئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية، فصار مجموع عدد القادة المشاركين ٥٨.

برنامج مؤتمر القمة

عُقد مؤتمر قمة سول في الفترة ٢٦-٢٧ آذار/مارس في مركز COEX للمؤتمرات والمعارض. وبدأ مؤتمر القمة رسميا بحفل استقبال وعشاء عمل في ليلة السادس والعشرين، وكانت هناك في السابع والعشرين جلسة صباحية ومأدبة غداء عمل وجلسة لما بعد الظهر.

وكان جدول أعمال الجلسات على النحو التالي:

- ٢٦ آذار/مارس (الاثنين)
  - عشاء عمل: استعراض التقدم المحرز منذ مؤتمر قمة واشنطن لعام ٢٠١٠
- ٢٧ آذار/مارس (الثلاثاء)
  - الجلسة العامة الأولى: التدابير الوطنية والتعاون الدولي لتعزيز الأمن النووي، بما في ذلك الالتزامات المستقبلية
  - غداء عمل: الصلة بين الأمن النووي والأمان النووي
  - الجلسة العامة الثانية: التدابير الوطنية والتعاون الدولي لتعزيز الأمن النووي، بما في ذلك الالتزامات المستقبلية (تابع)

بيان سول

يرتكز بيان سول على الأهداف والتدابير الواردة في بيان واشنطن لعام ٢٠١٠، فيحدد ١١ مجالاً ذا أولوية وأهمية في ميدان الأمن النووي، ويعرض إجراءات محددة في كل مجال.

---

١ جمهورية كوريا (الرئيس)، الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بلجيكا، بولندا، تايلند، تركيا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، غابون، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، كازاخستان، كندا، ليتوانيا، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، النرويج، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان.

وفيما يلي المجالات الأحد عشر: البنية العالمية للأمن النووي؛ ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والمواد النووية؛ والمصادر المشعة؛ والأمن والأمان النوويان؛ وأمان النقل؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع؛ والكيمياء الشرعية النووية؛ وثقافة الأمن النووي؛ وأمن المعلومات؛ والتعاون الدولي.

ويحدد بيان سول الإجراءات المحددة التالية في المجالات الأحد عشر الواردة أعلاه:

- ✓ استبعاد اليورانيوم الشديد الإثراء الذي لم يعد مستخدما والتخلص منه
- ✓ التقليل إلى الحد الأدنى من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء
  - التشجيع على إصدار إعلانات طوعية في موعد غايته نهاية عام ٢٠١٣ عن اتخاذ إجراءات محددة للتقليل إلى الحد الأدنى من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء
- ✓ الترحيب بالجهود الدولية الرامية إلى تطوير وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء العالي الكثافة لغرض الاستعاضة به عن وقود اليورانيوم الشديد الإثراء في مفاعلات البحوث ومرافق إنتاج النظائر الطبية
- ✓ السعي إلى إدخال اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥ المعدلة حيز التنفيذ في موعد أقصاه عام ٢٠١٤
- ✓ الترحيب بعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٣ تنظمه الوكالة لتنسيق أنشطة الأمن النووي
- ✓ تشجيع التبرعات لصندوق الوكالة للأمن النووي
- ✓ وضع خيارات لسياسات وطنية بشأن التصرف في اليورانيوم الشديد الإثراء في إطار الوكالة
- ✓ تشجيع التدابير الوطنية والتعاون الدولي من أجل منع الإرهاب الإشعاعي
- ✓ تعزيز الحماية المادية للمرافق النووية وتعزيز قدرات التصدي للطوارئ في حالة الحوادث الإشعاعية مع المعالجة الشاملة لشواغل الأمن النووي والأمان النووي
- ✓ تعزيز التصرف في الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة
- ✓ تعزيز حماية المواد النووية والمصادر المشعة أثناء النقل
  - تشجيع إنشاء نظام على المستوى الوطني للتصرف الفعال في هذه المواد وتتبعها
- ✓ منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية
  - تعزيز القدرات التقنية للبحث عن المواد النووية المتجر بها بصفة غير مشروعة والكشف عنها، وتشجيع تبادل المعلومات عن الأشخاص المتورطين في هذه الأنشطة من خلال التعاون مع الانتربول
- ✓ بناء القدرات اللازمة في مجال الكيمياء الشرعية النووية لتحديد مصدر المواد النووية المتجر بها بصفة غير مشروعة
- ✓ الترحيب بإنشاء مراكز الامتياز للتدريب والتعليم في مجال الأمن النووي، ودعم أنشطة الربط الشبكي بين كل من المراكز
- ✓ تعزيز ثقافة الأمن النووي
  - تشجيع مشاركة الصناعة والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة المدنية الأخرى في المناقشات حول الأمن النووي
- ✓ تعزيز حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالأمن النووي وتعزيز الأمن الحاسوبي في المنشآت النووية
- ✓ تعزيز التعاون الدولي، مثل تقديم المساعدة للبلدان بناء على طلبها من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمن النووي
- ✓ استضافة مؤتمر قمة الأمن النووي المقبل في هولندا

وهناك عدد من النقاط الجديرة بالملاحظة بوجه خاص في بيان سول. أولا، يوفر البيان حدودا زمنية هامة للعمل على تحقيق أهداف الأمن النووي، مثل السنة المستهدفة (نهاية ٢٠١٣) لإعلان الدول عن إجراءات طوعية للتقليل إلى الحد الأدنى من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، والسنة المستهدفة (٢٠١٤) لإدخال إتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدلة حيز النفاذ. وثانيا، يعكس البيان الحاجة لمعالجة قضايا الأمن النووي والأمان النووي كليهما بطريقة متماسكة من أجل الاستخدام المستدام للطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويؤكد البيان أيضاً على ضرورة تحسين تأمين الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة. ثالثاً، يضع البيان تدابير محددة لمنع الإرهاب الإشعاعي، وهي مسألة لم يتم التطرق لها في مؤتمر قمة واشنطن إلا بصورة وجيزة.

إنجازات الدول المشاركة والتزاماتها

تعهد ٣٢ بلدا في قمة واشنطن بأكثر من ٧٠ التزاما بشأن اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز الأمن النووي، وأظهرت التقارير المرحلية الوطنية التي قدمتها الدول المشاركة أن جميع هذه الإجراءات تقريبا تم تحقيقها. وبالمثل، تعهدت البلدان المشاركة بأكثر من ١٠٠ التزام في مؤتمر قمة سول.

وفيما يلي موجز للتقدم المحرز بشأن الالتزامات التي أُعلن عنها في مؤتمر قمة واشنطن، وكذلك الالتزامات الجديدة التي تم التعهد بها في قمة سول.

(سحب اليورانيوم الشديد الإثراء أو تحويله إلى الاستخدام غير العسكري)

تم منذ مؤتمر قمة واشنطن سحب نحو ٤٨٠ كيلوغراماً من اليورانيوم الشديد الإثراء من ثماني دول بغرض التخلص منه، وهي كمية تكفي لإنتاج حوالي ١٩ سلاحاً نووياً. وإضافة إلى ذلك، التزمت مؤخراً بلدان عديدة بإعادة اليورانيوم الشديد الإثراء الذي لا تحتاجه إلى بلد المنشأ.

وعلى وجه الخصوص، أنجزت أوكرانيا والمكسيك قبل انعقاد قمة سول مباشرة عملية "تنظيف" تام لجميع مخزوناتهما من اليورانيوم الشديد الإثراء بإعادتها إلى روسيا والولايات المتحدة، على التوالي.

وخلال العامين الماضيين اللذين انقضيا منذ مؤتمر قمة واشنطن، خُفضت كميات من اليورانيوم الشديد الإثراء تعادل نحو ٣ ٠٠٠ سلاح نووي في روسيا والولايات المتحدة إلى يورانيوم ضعيف الإثراء.

وبشأن التقليل إلى الحد الأدنى من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، يشجع بيان سول المشاركين على أن يعلنوا بنهاية عام ٢٠١٣ عن إجراءات طوعية محددة للتقليل إلى الحد الأدنى من استخدامه. ويسلِّم البيان أيضا بأن وضع خيارات، في إطار الوكالة، للسياسات الوطنية بشأن التصرف في اليورانيوم الشديد الإثراء سيساعد على تحقيق أهداف الأمن النووي.

(التخلص من البلوتونيوم وتأمينه)

تعمل روسيا والولايات المتحدة على تنفيذ اتفاق التصرف في البلوتونيوم والتخلص منه الذي أُبرم بين البلدين في مؤتمر قمة واشنطن، والذي سيؤدي، عند تنفيذه، إلى التخلص من كميات بلوتونيوم تكفي لصنع ١٧ ٠٠٠ سلاح نووي.

وقامت كازاخستان، بالتعاون مع روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والوكالة، بتأمين وقود نووي مستنفد يحتوي على كميات من اليورانيوم الشديد الإثراء والبلوتونيوم تكفي لصنع عدة مئات من الأسلحة النووية، وذلك بنقل تلك الكميات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى مرفق جديد للتخزين الطويل الأمد.

(تحويل مفاعلات البحوث ومرافق إنتاج النظائر الطبية التي تستخدم وقود اليورانيوم الشديد الإثراء إلى استخدام وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء)

منذ مؤتمر قمة واشنطن، حولت الجمهورية التشيكية وفيتنام والمكسيك مفاعلات بحوثها التي تستخدم وقود اليورانيوم الشديد الإثراء إلى استخدام وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء. وفضلاً عن ذلك، قدمت عدة دول خططها الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

وعلى الخصوص، يجدر بالذكر أن بلجيكا وجمهورية كوريا وفرنسا والولايات المتحدة أعلنت عن مشروع مشترك لتقييم فعالية وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء العالي الكثافة الذي يمكن أن يحل محل وقود اليورانيوم الشديد الإثراء في مفاعلات البحوث العالية الأداء. وإذا ثبتت فعالية هذه التكنولوجيا القائمة على طريقة التذرية بالطرد المركزي التي طورتها جمهورية كوريا فستساهم كثيرا في التقليل من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء المدني في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك، أعلنت بلجيكا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة عن مشروع مشترك لتحويل إنتاج النظير الطبي الموليبدينوم-٩٩ من استخدام كبسولات اليورانيوم الشديد الإثراء المستهدفة إلى استخدام كبسولات اليورانيوم الضعيف الإثراء المستهدفة في موعد أقصاه عام ٢٠١٥. ويمثل هذا الجهد تقدماً ملموساً من حيث تعزيز رفاهية الإنسان ومن حيث القضاء على تهديد الإرهاب النووي.

(تعزيز الاتفاقيات الدولية والمبادرات المتعددة الأطراف المتعلقة بالأمن النووي)

خلال العامين الماضيين اللذين انقضيا منذ مؤتمر قمة واشنطن، صدقت ٢٠ دولة إضافية على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدلة، فصار العدد الإجمالي للدول الأطراف في الاتفاقية ٥٥. وفي غضون ذلك، صادقت ١٤ دولة حديثا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، فزاد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى ٧٩. ومن بين الدول الـ ٣٤ التي انضمت حديثا إلى الاتفاقيتين، هناك ١٨ دولة من الدول المشاركة في مؤتمر قمة الأمن النووي. وفي الوقت نفسه، يمضي أكثر من ١٠ بلدان إضافية قدما في عملية التصديق على الاتفاقيتين. فأما جمهورية كوريا، فقد تحصلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على موافقة الجمعية الوطنية على التصديق على الاتفاقيتين كلتيهما وشرعت في عملية تعديل قانونها الداخلي من أجل إيداع صك التصديق. وفيما يتعلق بإتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدلة، وافقت الدول المشاركة على العمل معا على إدخال الاتفاقية حيز النفاذ في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٤، كما جاء في بيان سول.

وأوفت ستة بلدان – هي الأرجنتين وتايلاند وسنغافورة والفلبين وفيتنام والمكسيك - بالتعهدات التي أعلنتها في مؤتمر قمة واشنطن بالانضمام إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، فأصبح العدد الإجمالي للشركاء في المبادرة ٨٢ بلدا. وعلاوة على ذلك، أبدت الجزائر وماليزيا نيتها الانضمام إلى المبادرة. وأصبحت كازاخستان العضو الـ ٢٤ الذي ينضم الى الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. واتُّخذ في عام ٢٠١١ قرار تمديد ولاية الشراكة العالمية ولجنة مجلس الأمن

المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ ويرحب بيان سول بهذا التمديد ويشجع على توسيع نطاق المشاركة في المبادرتين كلتيهما.

وتعتزم الوكالة تنظيم مؤتمر دولي في عام ٢٠١٣ يهدف الى تعزيز التنسيق بين المبادرات المتعددة الأطراف المتعلقة بالأمن النووي.

(إنشاء مراكز الامتياز)

تقوم البلدان منذ مؤتمر قمة واشنطن بإنشاء مراكز الامتياز لتعزيز قدراتها الوطنية في مجال الامن النووي. وإضافة إلى الدول الست التي أعلنت في مؤتمر قمة واشنطن عن خططها لإنشاء مراكز امتياز، وهي إيطاليا وجمهورية كوريا والصين وكازاخستان والهند واليابان، هناك نحو عشرة بلدان تقوم بإنشاء مراكز امتياز أو لديها خطط في هذا الصدد.

وتعمل الوكالة على إنشاء شبكة دولية تربط بين مراكز الامتياز بهدف تسهيل تبادل الخبرات، بحيث يتم إيجاد تأثير تآزري.

(دعم أنشطة الوكالة)

تعهد عدد من البلدان، ومن بينها بلجيكا وجمهورية كوريا والدانمارك وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا واليابان، بتقديم مساهمات لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة.

ومنذ مؤتمر قمة واشنطن، تلقت أربعة بلدان – هي السويد وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا – بعثة استعراض من الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية التابعة للوكالة، وقدمت أستراليا وجمهورية كوريا ورومانيا وفنلندا والولايات المتحدة خططا في هذا الصدد.

(مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية)

هناك ٥١ بلداً، من أصل ٥٣ بلدا مشاركا في مؤتمر القمة، مشاركا في قاعدة البيانات الخاصة بالاتجار غير المشروع التابعة للوكالة. وأصبحت سنغافورة أحدث مشارك في أوائل آذار/ مارس من هذه السنة.

وقُدم عدد من المقترحات المشتركة، بما في ذلك بشأن مكافحة التهريب النووي وأمن المصادر المشعة. وأصدرت اليابان، بالاشتراك مع جمهورية كوريا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بيانا بشأن أمن النقل. واتفق المشاركون على تعزيز التعاون الدولي في مجال الكيمياء الشرعية النووية الذي من شأنه أن يتيح التعرف على منشأ المواد النووية المسروقة.

وانضم عدد من البلدان مؤخراً إلى مبادرة الموانئ الضخمة، التي تقودها الولايات المتحدة والرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة من خلال الموانئ البحرية.

وتعمل جمهورية كوريا وفيتنام على تنفيذ مشروع تجريبي بشأن إقامة نظام في فيتنام لتتبع المواد الإشعاعية باستخدام تكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع، بالتعاون مع الوكالة. وسيسهم المشروع في تأمين المواد الإشعاعية ومنع سرقتها.

(استضافة مؤتمرات وأحداث الأمن النووي)

أعلنت الولايات المتحدة نيتها استضافة أول دورة لـ"مؤتمر الهيئات الرقابية الدولية بشأن الأمن النووي" في نهاية عام ٢٠١٢؛ وتعتزم فرنسا استضافة مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ للمساعدة على تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠؛ وقدمت السويد خطتها لاستضافة مؤتمر الإنتربول الثاني لتحليل الاتجار والإرهاب الإشعاعيين والنوويين في نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ وأعلنت المكسيك أنها ستستضيف الاجتماع العام لسنة ٢٠١٣ للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي؛ وكشفت هولندا عن أنها ستنظم عملية محاكاة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لتعزيز التعاون الدولي في مجال الكيمياء النووية؛ وعرضت فنلندا خطتها لاستضافة حلقة عمل الوكالة حول ثقافة الأمن النووي في خريف عام ٢٠١٢. وإضافة إلى ذلك، اقترحت عدة بلدان خططاً لاستضافة مؤتمرات وأحداث تتعلق بالأمن النووي.

الخطط المستقبلية

سيعقد مؤتمر قمة الأمن النووي المقبل في هولندا في عام ٢٠١٤. وستُعقد عدة اجتماعات لرؤساء وفود التفاوض التمهيدي ولوكلائهم في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة الذي سيعقد في هولندا. /النهاية/